مذكرة شبابية

من أجل تفعيل الديمقراطية المواطنة والحكامة الجيدة

تـمـهـيـد

بناء على الأهداف والغايات الكبرى التي تناضل من أجلها الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، أزطا، وفي مقدمتها تقوية دور الشباب في تحقيق الديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة، إختارت أزطا أن تلامس الأسئلة الحارقة ذات الصلة بالشباب وحث الفاعلين على إعادة النظر على مراجعة منهجية وإستراتيجية الإشتغال بما يعزز ويقوي دور الشباب في إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية، وفي هذا السياق يأتي مشروع "**شباب من اجل الديمقراطية والمواطنة**." الممول من طرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بجنيف من أجل إعادة المشاركة كفلسفة وفكر ومنظومة مبادئ وقيم وتقاليد وأخلاقيات، غاياتها الكبرى مساهمة المواطنات والمواطنين ولا سيما الشباب في تدبير الشأن العمومي، كما جعل هذا المشروع "المشاركة المواطنة" ورشا شبابيا يقتضي تطوير أليات ومناهج ذات الصلة بالمشاركة تضمن مستويات متقدمة من المشاركة من خلال الإبداع والإبتكار مستندا على كونية وشمولية حقوق الإنسان والتجارب والممارسات الفضلى في هذا الشأن دوليا ووطنيا.

وتشكل المذكرة الشبابية حول تفعيل الديمقراطية المواطنة والحكامة الجيدة وثيقة مرجعية تلخص أهم المطالب الشبابية ومخرجات سلسلة اللقاءات الجهوية المنظمة في إطار هذا المشروع قصد تمكين الرأسمال البشري الشبابي من المشاركة المواطنة عبر حث مختلف المتدخلين في الشأن العام الترابي عبر تبني المبادرات الخلاقة التي إستطاعت أن تجيب عن إشكالية وأزمة نفور الشباب من المشاركة في المؤسسات الحكومية وإعادة الثقة المفقودة بين الشباب والمؤسسات الرسمية، وإسهاما من أزطا في النقاش العمومي الجاري

حول موضوع "المشاركة المواطنة والحكامة الجيدة"، سيما أن المغرب إعتمد في دستور 2011 الديمقراطية المواطنة والتشاركية كمبدأ دستوري، وهو ما يجعل من الواجب على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة ذات الصلة بالشباب لتحقيق مساهمتهم في توسيع وتعميم مشاركتهم في التنمية، ومساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية وتيسير ولوجهم للثقافة والرياضة والعلم والترفيه، كما أن القوانين التنظيمية للجماعات الترابية تفتح المجال للمشاركة المواطنة وهو الأمر الذي كرسه الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية.

تقديم:

بناءا على الإختيار الذي إتخذه المغرب مند الإستقلال في نهج النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية وضمان الحقوق والحريات العامة لكافة المواطنين، وتبني نظام اللامركزية الإدارية بهدف تكريس قيم الديمقراطية المحلية وتحقيق التنمية المندمجة

وإستنادا على إلتزام المملكة المغربية أمام المنظومة الدولية بإحترام كافة المواثيق الدولية التي تسعى لضمان حقوق الإنسان المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ولا سيما منها:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

إتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز العنصري؛

الإعلان العالمي بشأن التعدد اللغوي والتنوع الثقافي؛

وإحتراما للمبادئ الدستورية الجديدة التي تجعل من المواطن المغربي محور كل الجهود والإصلاحات الساعية إلى توفير الحياة الكريمة وتحقيق التنمية البشرية والمستدامة وتعزيز الطابع التعددي للهوية المغربية عبر أليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحكامة الجيدة وكذا مكانة الشباب في الوثيقة الدستورية.

وتفعيلا للمقتضيات القانونية المتعلقة بالجماعات الترابية ولا سيما ذات الصلة بالمشاركة المواطنة.

وإنسجاما مع التقارير الوطنية التي تصدرها هيئات الحكامة، المؤسسات الدستورية وفعاليات المجتمع المدني الهادفة إلى الرقي ببلادنا إلى أحسن المراتب الدولية حقوقيا وإقتصاديا ولا سيما:

تقرير الخمسينية للتنمية البشرية؛

تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

تقارير المجلس الاقتصادي والإجتماعي والبيئي؛

تقارير المندوبية السامية للتخطيط؛

الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015 – 2030؛

خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المنطلقات والمرجعية:

أولا: الشرط الديمقراطي

يأتي الشرط الديمقراطي لكي يشكل مرحلة مهمة من الشروط اللازمة لتدخل الجماعات الترابية في ميدان التنمية، وتتجلى فائدة الشرط الديمقراطي التشاركي في كونه ينبثق بصفة أساسية من المفهوم العام للديمقراطية. هذه الأخيرة تتجلى فائدتها في كونها عظيمة لا يمكن تجاهلها أو غض الطرف عنها في حياة أي مجتمع من المجتمعات، وتتلخص هذه الفائدة في كون الديمقراطية هي الوسيلة المثلى لإدراك أفضل الحلول للمشاكل العامة لأية جماعة تربطها مصالح مشتركة وذلك بما تتضمنه مجالسها من حرية في الرأي والنقد والنقاش والتعبير وتبادل وجهات النظر بما يسمح تمييز الصالح عن الطالح.

إن الديمقراطية التشاركية، تتطلب إشراك أبناء الجماعة أو الإقليم أو الجهة إشراكا حقيقيا في تسيير شؤونهم المحلية بنفسهم الأمر الذي يؤدي ليس فقط إلى الكشف عن أفضل وسائل الإدارة والتنفيذ محليا وإنما كذلك إلى تبيان مستويات التطور الاقتصادي داخل جماعتهم خصوصا وأنهم يعدون أصحاب القرار النهائي في هذا الميدان. لهذا يأتي الشرط الديمقراطي ليشكل الإطار الشامل والنسبي لآفاق تدخل الجماعات الترابية خصوصا في ميدان التنمية المحلية، ويأتي هذا المعطى في ظل قصور الديمقراطية التمثيلية

ثانيا : التجارب الدولية والممارسات الفضلى على المستوى الوطني:

لا شك أن استحضار والاستئناس بالتجارب الدولية في إشراك الشباب في تدبير الشأن العام وتحقيق الحكامة المحلية والديمقراطية التشاركية يعتبر من الأهمية بمكان من أجل تجويد القرار العمومي، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن بعض الدول ووحداتها اللامركزية أحدثت هياكل خاصة بالشباب إما في شكل مجالس وطنية أو مجالس محلية أو لجن إستشارية شبابية أو برلمانات شبابية أو منتديات شبابية... الهدف منها إدماج الشباب في اتخاذ القرارات التي تهم المجتمع.

كما أن بعض الجماعات الترابية ببلادنا رغم قلتها أبدعت وأجتهدت في هذا الشأن ووضعت أليات غير تلك المنصوص عليها قانونيا لإشراك الشباب في بلورة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية

ثالثا: تحقيق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية

لقد أبرزت التجارب السابقة أن الديمقراطية الحقيقة والفعلية هي التي لا تنبني فقط على شرعية صناديق الإقتراع وبالتالي الإنفراد بتدبير الشأن العام بل هي تلك التي تنبني إضافة إلى سبق على مشروعية إشراك المواطنات والمواطنات في مسارات اتخاذ القرار العمومي، في هذا الصدد وتزداد أهمية مشاركة الشباب عندما نستحضر التركيبة السكانية للمجتمع المغربي حيث يشكل الشباب الشريحة الاجتماعية الكبيرة هذا بالإضافة إلى أن اهم المشاكل المطرحة في المجتمع تمس بشكل كبير الشباب.

رابعا : المشاركة كمرتكز أساسي في التدبير العمومي المعاصر.

إن تأهيل التدبير العمومي بالمغرب يجد أسسه ومنطلقاته الأولى في صلب الدستور وفي الخطب الملكية باعتبارها مرجعية أساسية لكل إصلاح ببلادنا، و بهذا تضمن الدستور الجديد العديد من المقتضيات و الأسس الدستورية التي من شأنها دعم حكامة التدبير العمومي، كما يعتبر دستور 2011 مناسبة

جديدة لتحديد اختيارات مختلف الفاعلين في الحياة السياسية بالمغرب كما يعتبر مبدأ المشاركة من الأسس والمرتكزات الأساسية لأي تدبير عمومي معاصر.

هذا التحول فرضه كون المقاربة اليوم لم تعد مقتصرة على تلك الأنماط التقليدية في الإدارة والتدبير التي كانت تنظر الى العلاقة بين المواطن والدولة نظرة عمودية، بل ان هذه العلاقة باتت اليوم تحكمها متغيرات جديدة تركز على المواطن ليس فقط كمفعول به في مسلسل السياسات التي تتخذها الدولة، وانما كذلك كفاعل فيها، من خلال النظر اليه كشريك في اطار نظام الديمقراطية التشاركية الذي يكفل له ذلك، بغض النظر عن جنسه أو سنه أو انتمائه الديني أو العرقي أو الاثني..

وعلى هذا الأساس جاء دستور 2011 ليؤسس لمقاربة جديدة في ادارة وتدبير الشأن العام، مقاربة تتجاوز المناهج التدبيرية السابقة للدولة والتي كانت تعتمد على منطق العمل من أجل (منطق المقاربة العمودية = من فوق الى أسفل) بدل منطق العمل مع ومن أجل (منطق المقاربة الأفقية = تفاعلية - تشاركية).

خامسا: دستور 2011

لقد أتاح دستور 2011 إمكانية مشاركة الشباب في الحياة السياسية عموما والسياسة الترابية خصوصا، حيث إحتلت فيها الديمقراطية التشاركية وقضايا الشباب مكانة أساسية أن الديمقراطية التشاركية أصبحت تستمد مشروعيتها من دستور 2011، هذا الأخير الذي سطر عدة مقتضيات تشاركية، التي تنطلق من أول ما جاء في ديباجة الدستور، التي أشارت إلى أن المشاركة تشكل أول مرتكز لإقامة مؤسسات الدول الحديثة للدولة الديمقراطية التي يسودها الحق والقانون، ثم بعدها مرتكز التعددية كخاصية مميزة وضامنة لجوهر هذه المشاركة، فيليهما مرتكز الحكامة الجيدة التي لا يمكن تصورها بدورها بدون مشاركة.

هذا بالإضافة إلا أن الدستور وضع الإطار العام للديمقراطية التشاركية في بعديها الوطني والترابي، من خلال إعطاء المجتمع المدني دور أساسي في إعداد

قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وكذا في تفعيلها وتقييمها (الفصل 12)، وجعله شريكا أساسيا على مستوى المبادرة والملتمس التشريعي (الفصل 14) وعلى مستوى تفعيل السياسات العمومية (الفصل 15)، فضلا عن حث السلطات العمومية على إشراك الفاعلين الإجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها (الفصل 13) والتأكيد على أن التنظيم الترابي والجهوي "يؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة" (الفصل 136) وعبر حث مجالس الجهات والجماعات الترابية على وضع أليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها" وكذا تخويل المواطنين والجمعيات تقديم العرائض الهدف منها مطالبة المجالس الجماعية بإدراج نقطة تدخل في إختصاصاته ضمن جدول أعماله(الفصل 139).

أما فيما يتعلق بقضايا الشباب، فقد أوكل الدستور للسلطات العمومية مهمة توسيع وتعميم مشاركتهم في التنمية التنمية الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية (الفصل 33) ومساعدتهم على الإندماج في الحياة النشيطة والجمعوية وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني بالإضافة الى تيسير ولوجهم للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية (نفس الفصل السابق)، كما أكد على إحداث مجلس إستشاري للشباب والعمل الجمعوي قد صادق البرلمان مؤخرا على قانون رقم 89.15 المتعلق بهذه المؤسسة.

سادسا: الجماعات الترابية كإطار مؤسساتي لتفعيل الديمقراطية التشاركية

وأصبحت اللامركزية الإدارية ضرورة يقتضيها اتساع النشاط الإداري وتنوعه، وعليه فقد تم نقل أو تعويض بعض الأنشطة الإدارية إلى وحدات ترابية وتختلف تسميتها من بلد إلى أخر، وتعرف في المغرب بالجماعات الترابية.

ومع مرور الوقت أصبحت هذه الوحدات تتمتع بالكثير من الصلاحيات وأسندت لها مهمة تحقيق التنمية الترابية، والتي تعتبر جزءا مكملا للتنمية الوطنية الشاملة.

وللقيام بهذه المهام سخرت الدولة لهذه الكيانات الترابية الموارد والإمكانيات اللازمة لتحقيق هذه المهام، إلى أن أصبحت عبارة عن هيئات ترابية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

إلا أنه لا يمكن فقط اعتبار الجماعات الترابية مؤسسات إدارية لامركزية تنقل لها سلط واختصاصات، وتوفر لها الوسائل المالية والبشرية لتتولى مسؤولية التنمية بل يجب عليها كذلك أن تعتمد على ديمقراطية تشاركية متفتحة لتنفيذ الاختيارات والتوجهات التنموية للامركزية على الصعيد الترابي، مما يوضح على أن اللامركزية تتوقف بالدرجة الأولى على الأساس الديمقراطي.

تعتبر الديموقراطية التشاركية من الآليات الهامة والجديدة التي يتم من خلالها ضمان مشاركة جمعيات المجتمع المدني، في العملية التنموية وتدبير الشأن العام الترابي، وهي شكل من أشكال الرقابة الشعبية والمجتمعية على أداء الجماعات الترابية، ومدخلا أساسيا لتحقيق الحكامة في تدبير الشأن العام وهو المعطى الذي أسسه الدستور وكرسته القوانين التنظيمية للجماعات الترابية ويتجلى في المنطلقات التالية.

المنطلق الأول: دسترة مساهمة المجتمع المدني في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها.

المنطلق الثاني: إقرار إمكانية مساهمة المواطنات والمواطنين في تقديم ملتمسات في مجال التشريع وتقديم عرائض موجهة للسلطات العمومية.

المنطلق الثالث: إقرار نظام للحكامة مبني على شبكة من المؤسسات الوطنية، هدفها خلق فضاءات جديدة للديمقراطية التشاركية وتقييم جودة وشفافية ومسؤولية المرافق العمومية.

المنطلق الرابع: إلزام التنظيم الجهوي والترابي بتأمين مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

المنطلق الخامس: وضع مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى لآليات تشاركية للحوار والتشاور وتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها في المستويات الترابية على صعيد مختلف مستويات الجماعات الترابية.

مقترحات لتفعيل أمثل مشاركة الشباب في تدبير الشأن العام الترابي:

استنادا إلى المنطلقات والمرجعية التي تم ذكرها، ومن خلال مخرجات اللقاءات التي نظمتها أزطا أمازيغ نقترح عليكم هذه المقترحات قصد ضمان مشاركة فاعلة وحقيقة للشباب في تدبير الشأن المحلي بهدف المساهمة في تجويد القرار العمومي.

- إحداث هيئات واليات خاصة بالشباب لدى مجالس الجماعات الترابية بمستوياتها الثلاث قصد تقوية حضور هذ الفئة العمرية في هياكل وأجهزة اتخاذ القرار؛
- إحداث أليات وهيئات تشاورية وإستشارية لدى العمومية الوطنية؛
- إدماج الشباب في الأليات الإستشارية الأخرى المنصوص عليها قانونيا؛
- إشراك الشباب في مسارات إعداد برامج التنمية الجماعية ومخططات التنمية الجهوية.

وبالاستناد إلى الإختصاصات الذاتية لرؤساء ومجالس الجماعات الترابية من أجل ضمان حضور المطلب الشبابي في برامج الجماعات الترابية نقترح ما يلي:

- ❖ إعطاء الأولويات في تفعيل توفير الشغل للشباب؛
- ❖ إحداث برامج خاصة لتشغيل الشباب؛
- ❖ إحداث برامج خاصة بالشباب الذي لا يتابع الدراسة ولا يعملون وليسوا بالمدرسة ولا يتابعون أي تكوين؛

- ❖ خلق فرص جديدة، ومجالات جديدة للشغل؛
- ❖ التمكين الاقتصادي للشباب؛
- ❖ خلق أليات المواكبة؛
- ❖ تشجيع التشغيل الذاتي ودعم خلق المقاولات الشبابية ومواكبتها؛
- ❖ تكييف العرض مع الحاجيات في إطار عدالة مجالية؛
- ❖ جيل جديد من التكوينات المهنية تستجيب لحاجيات الجهة؛
- ❖ تقوية الكفايات وتنويع العرض في مجال التكوين؛
- ❖ إشراك المقاولات في برامج ومضامين التكوينات؛
- ❖ خلق مسالك جديدة بالجامعة تستجيب لحاجيات سوق الشغل بالجهة بتمويل من الجهة؛
- ❖ استحضار الشباب في البرامج الثقافية والتراثية؛
- ❖ تقوية البنيات الثقافية عموما وخصوصا الموجهة للشباب؛
- ❖ إشراك الشباب في السياسات الثقافية؛
- ❖ تشجيع ودعم الباحثين الشباب للاهتمام بالتراث المحلي والجهوي من خلال تقديم منح؛
- ❖ خلق صيغ لتبادل التجارب وتعزيز الإنفتاح على الثقافات الأجنبية في إطار التعاون الدولي؛
- ❖ الإسراع في خلق الهيئة المتعلقة بالشباب؛
- ❖ إعطاء أهمية كبرى للشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة وشباب العالم القروي؛
- ❖ التنصيص في دفتر التحملات الخاصة بالتدبير المفوض للخدمات العمومية إعتماد عروض رمزية تحفيزية خاصة بالشباب؛
- ❖ الاهتمام بمراكز التخييم والإصطياف الخاصة بالشباب.

من إعداد الأستاذ

بوحمو الحسن